استراتيجية البترول العربى فى الربع الأخير من القرن العشرين

الدكتور على لطفى*

مقـــــدمة

كان البترول بصفة عامة والبترول العربى بصفة خاصة فى السنوات الأخيرة ومازال حتى اليوم مثار جدل ونقاش بين رؤساء الدول ورجال السياسة والاقتصاد بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ بالنسبة لأى سلعة أخرى . ففى كل يوم تقريبا تطالعنا الأخبار عن مؤتمرات وآراء وأفكار واتهامات ، وكلها تدور حول البترول ولاسيما البترول العربى . إن هناك أموراً عالمية على جانب كبير من الأهمية والخطورة مثل الحروب والمجاعات والأسلحة النووية ، وقد تراجعت عن مكان الصدارة فليحتله البترول .

ولاشك أن الدول العربية المصدرة للبترول والتى تجمعها منظمة الأوبك العربية تحاول جاهدة مواجهة المواقف المختلفة ، ولكنها لم تصل حتى اليوم إلى وضع استراتيجية موحدة للبترول العربى تأخذ فى اعتبارها جميع المتغيرات والظروف ، وتستطيع استخدامها لمواجهة جميع الاحتمالات .

ولعل هذا هو السبب الذى دفعنا إلى إعداد هذا البحث لإلقاء الضوء على هذه المتغيرات محاولين توضيح الخطوط العريضة لاستراتيجية البترول العربى فى هذا الربع الأخير من القرن العشرين .

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

القسم الأول : المتغيرات والاتهامات والتهديدات .

القسم الثانى : تفنيد الاتهامات .

القسم الثالث : الدعائم الأساسية لاستراتيجية البترول العربى .

(*) أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس – القاهرة .

القسم الأول

المتغيرات والاتهامات والتهديدات

أولا : التهديدات الغربية بالتدخل العسكرى :

وقد رأينا أن نبدأ بهذه النقطة نظراً لأهميتها وخطورتها علاوة على أنها موضوع الساعة، ففى أواخر عام ١٩٧٤ ، صدرت تصريحات من المسئولين فى بعض الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة تهدد بالتدخل العسكرى فى الخليج العربى للاستيلاء على آبار البترول بالقوة، ولعلنا نذكر فى هذا الصدد ما قاله الرئيس الأمريكى فورد : « لو واجهت الولايات المتحدة مرة أخرى خطر الاختناق الاقتصادى عن طريق قطع واردات البترول من الدول الأجنبية ، فإنه سيتخذ الإجراءات الضرورية من أجل البقاء » قال فى تصريح آخر : « ينبغى أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها ولن نسمح أن تقتل الولايات المتحدة خنقاً » .

وأمام ٣٧٠٠ مندوب يمثلون ٦٩ دولة اجتمعوا لبحث أفضل وسائل استخدام موارد الطاقة فى الثلاثين عاما القادمة ، قال الرئيس الأمريكى فورد فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٤ : « إنه يتعين على الدول العربية المنتجة للبترول أن تتحمل مسئولية الآثار المدمرة التى قد تنتج عن رفضها خفض أسعار البترول أو حظر تصديره إلى الدول المستهلكة » .

وقد نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية تحقيقا عن هذا الموضوع عرضت فيه عدة وسائل لإمكانيات تدخل الدول الكبرى ضد دول البترول ، ومن بين هذه الوسائل التدخل العسكرى المباشر . بل أكثر من ذلك فإن المجلة قد حددت القوات الأمريكية التى يمكنها القيام بهذه العملية وهى القوات المحمولة جوا ٨٢ وهى القوات الأمريكية الوحيدة المدربة على الهبوط بالمظلات، كما لم تستبعد المجلة أن تنضم إسرائيل إلى هذه العملية . ولعلنا نذكر كذلك التصريح الذى أدلى به أخيراً كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة

والذى أكد فيه أن سياسة بلاده على أعلى مستوى هى عدم استبعاد استخدام العنف ضد دول البترول فى الشرق الأوسط » .

والواقع أن الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، حينما لجأت إلى التهديد بالتدخل العسكرى لاحتلال منابع البترول ، قد مهدت لذلك بحملات دعائية ضد الدول المنتجة للبترول واستخدمت فى ذلك أكبر وسائل الدعاية لإظهار الدول المنتجة للبترول وكأنها المسئولة مباشرة عن جميع المصاعب الاقتصادية التى يعانى منها العالم ولاسيما التضخم العالمى وأزمة النقد العالمية واختلال التوازن المالى . ومن الواضح أن الهدف الأساسى من هذه الحملات الدعائية إنما هو التأثير على الرأى العالم العالمى ليقبل استخدام القوة ضد الدول المنتجة للبترول .

ثانيا : اتهام البترول بانه سبب التضخم العالمى !

أما النقطة الثانية التى تستوقفنا الانتباه فى هذه الفترة فهى النغمة التى تتردد فى الدول الغربية مؤكدة أن رفع أسعار البترول هو السبب الرئيسى للتضخم العالمى . ولاشك أن الهدف الأساسى من وراء هذه الحملة المعادية إنما هو حمل الدول البترولية على خفض أسعاره لتستمر عملية النهب التى دامت عشرات بل مئات السنين ، حيث تحصل الدول الصناعية على البترول بثمن بخس ، بينما تصدر المنتجات الصناعية إلى الدول النامية بأسعار باهظة .

ونود هنا أن نشير بصدد ارتفاع أسعار البترول إلى أن نغمة أخرى قد سرت فى الصحافة الغربية مؤداها أن العرب يلجأون إلى الابتزاز على أساس أنهم قد استغلوا حرب أكتوبر لرفع الأسعار ، ويستشهدون على ذلك بأن رفع أسعار البترول إلى أكثر من أربعة أضعافه قد تم فى أعقاب الحرب مباشرة .

ثالثا : تنمية المصادر البديلة للبترول :

حينما قررت منظمة الأوبك العربية استخدام البترول كسلاح فى المعركة

وذلك بخفض الإنتاج تدرجيا ومنعه كلية عن الدول التى تؤيد إسرائيل وتساندها ، سارعت الدول الغربية بتشكيل اللجان وجمع الخبراء ورصد استثمارات ضخمة بهدف تنمية وتطوير مصادر الطاقة الأخرى (الفحم والطاقة النووية والبحث عن مصادر جديدة للطاقة) الحرارة الكائنة فى باطن الأرض ، الطاقة الشمسية ، المد والجزر ، التمثيل الكلوروفلى للنبات) هادفين من وراء ذلك إلى تخويف الدول العربية لإرغامهم على زيادة معدلات الإنتاج وخفض الأسعار للتخلص من البترول قبل أن تصبح المصادر البديلة منافسا حقيقيا فلا تجد الدول العربية من يشترى البترول .

رابعا : اتهام الدول المصدرة للبترول بالتكتل الاحتكارى :

فى عام ١٩٦٠ تكونت منظمة الدول المصدرة للبترول وهى تضم ثلاث عشرة دولة منها سبع دول عربية وفى عام ١٩٦٨ تكونت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول وهى تضم إحدى عشرة دولة عربية . وعندما بدأت تظهر فاعلية هاتان المنظمتان ، ثارت ثائرة الدول الغربية وبدأت تكيل إليها الاتهامات بأنهما منظمتان احتكاريتان ، ومن ثم فإن الأمر يستلزم مواجهة بتكتل مماثل من جانب الدول الصناعية المستوردة للبترول ، ومما يؤكد أن الدول الغربية تنظر إلى هاتين المنظمتين باعتبارهما منظمتين احتكاريتين ، ما قاله مستر ويليام سيمون وزير الخزانة الأمريكى فى أواخر عام ١٩٧٤ حيث أكد « أن التضخم الذى نواجهه الآن قد جاء نتيجة عوامل متعددة بالإضافة إلى أساليب الاحتكارات فى رفع أسعار البترول » .

ففى فبراير ١٩٧٤ بدأت الولايات المتحدة فى قيادة دعوة لتكتيل الدول المستهلكة الكبرى ، وجمعها فى تنظيم يحمل اسما تواجه به الدول العربية المنتجة للبترول ، وفى ١٨ فبراير ١٩٧٤ نجحت الولايات المتحدة فى تجميع ١٦ دولة مستهلكة للبترول أقرت حكوماتها وثائق التصديق على إنشاء ما أطلق عليه اسم « الوكالة الدولية للطاقة » والدول الموقعة على الميثاق هى :

الولايات المتحدة، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، الدانمرك، وألمانيا الغربية، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، ولكسمبورج، وهولندا، وأسبانيا، والسويد، وسويسرا، وبريطانيا وتركيا.

والهدف الظاهر لهذه الوكالة هو التعاون بين تلك الدول فى تنمية مصادر بديلة للبترول حيث أن المخزون الموجود منه فى باطن الأرض سيستهلك خلال ٢٥ سنة فقط أى فى نهاية القرن العشرين إذا لم تتحقق اكتشافات جديدة.

كان هذا هو الهدف الظاهرى للوكالة الدولية للطاقة أما الهدف الحقيقى فيمكننا أن نتعرف عليه بالاطلاع على المادة ١٢ من قانونها والتى تنص على أنه «فى حالة تعرض دول المجموعة ككل أوأى دولة عضو لاحتمال خفض فى إمدادات البترول التى تصل إليها، تقوم كل دولة بما يخفض استهلاكها البترولى وتخصيص المصادر البترولية المتوافرة لتوزيعها على كل الأعضاء ويتم تنفيذ هذا الإجراء تلقائيا إذا زادت نسبة النقص الذى تتعرض له إحدى الدول على ٧٪ من وارداتها البترولية».

وهكذا نرى أن الهدف الحقيقى من إنشاء الوكالة الدولية للطاقة هو منع العرب من إمكان استخدام البترول مرة أخرى كسلاح فى أى معركة مقبلة.

خامسا : التهديدات باستخدام المساعدات الخارجيـة كسلاح ضغط على الدول البترولية :

إن الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة لم تتوان عن التفكير فى استخدام مختلف الوسائل كأسلحة مضادة ضد الدول البترولية، ولاسيما الدول العربية. وليس أدل على ذلك من مشروع القانون الذى نوقش فى أكتوبر ١٩٧٤ فى مجلس الشيوخ الأمريكى والذى يقضى باستخدام المساعدات الخارجية كسلاح ضغط على الدول المنتجة للبترول التى ترفض التعاون لخفض الأسعـار، وعلى الرغم من رفض هذا الاقتراح بأغلبية ٤٦ إلى ٣٣ صوتا

إلا أن الدول الغربية يمكن أن تلجأ إلى استخدام هذا السلاح إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك .

سادسا : الادعاء ان الأرصدة العربية هى السبب فى ازمة النقد العـالمى :

لاشك أن تزايد إنتاج البترول العربى فى السنوات الأخيرة ، علاوة على ارتفاع سعره إلى حوالى أربعة أضعافه قد أدى إلى وجود أرصدة ضخمة لدى بعض الدول العربية . وهنا أيضاً لم تقف الدول الغربية مكتوفة الأيدى وإنما حاولت إثارة الشكوك حول هذه الأرصدة العربية ،ففى أكثر من مناسبة حاول الكثيرون من خبراء النقد فى الدول الغربية التأكيد على أن هذه الأرصدة العربية هى السبب الرئيسى لأزمة النقد العالمية بسبب ضخامة هذه الأرصدة وقيام أصحابها بالمضاربة بها لتجنب الخسارة وتحقيق أكبر ربح ممكن،وقد وصل الأمر إلى أن اقترحت إحدى الدول الكبرى فى لجنة العشرين التى شكلها محافظو صندوق النقد الدولى للإصلاح النقدى عام ١٩٧٣ أن توضع قيود على الأرصدة العربية وحرية تحركها واستغلالها .

القسـم الثـانى
تفنيـد الاتهامـات

اولا : البترول ليس سبب التضخم العالمى :

إن التضخم العالمى على عكس ما أشيع فى الدول الغربية — لم يكن بسبب ارتفاع أسعار البترول كما يتضح من الحقائق التالية :

١ — إن أسعار البترول لم تطرأ عليها زيادة تذكر إلا منذ أواخر عام١٩٧٣ على حين كان ارتفاع الأسعار العالمية قبل ذلك بكثير وبصفة خاصة منذ عام ١٩٥٨ .

٢ — إن أسعار البترول لم تزد خلال عام ١٩٧٤ ومع ذلك فمازالت الأسعار العالمية تتجه نحو الارتفاع وبمعدلات كبيرة .

٣ – إن البترول لايشكل سوى نسبة ضئيلة فى تكاليف إنتاج السلع ومن ثم لايمكن أن يكون السبب الرئيسى فى الارتفاع الرهيب للأسعار العالمية .

وليس أدل على ذلك من النتائج التى توصل إليها الخبراء الاقتصاديون العالميون فى الفترة الأخيرة والتى أثبتت أن الزيادات الأخيرة فى سعر البترول لم تسهم إلا بنسبة ضئيلة فى التضخم العالمى ، ١,٥٪ فقط.

وفى أول ديسمبر ١٩٧٤ كذلك أعلن أكثر من أربعين من كبار الاقتصاديين ورجال الأعمال الأمريكيين فى مؤتمر عقدوه فى جنيف أن أنأسعار البترول لم تسهم إلا بنسبة ضئيلة فى التضخم العالمى، كما طالبوا بألا تتخذ الزيادة فى أسعار البترول مبرراً لتأجيل محاولات إصلاح النظام النقدى العالمى .

وفى اعتقادنا أن التضخم العالمى لايرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول وإنما يرجع إلى أسباب أخرى نلخصها فيما يلى :

١ – تزايد النفقات العسكرية بشكل جنونى . ففى خلال الفترة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٢ بلغت النفقات العسكرية لدول حلف الأطلسى ٥٤٠ مليار دولار . كما أن حرب فيتنام قد كلفت الولايات المتحدة أكثر من ١٥٠ مليار دولار .

٢ – تزايد النفقات الخاصة بشئون الفضاء، ففى خلال الفترة من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٢ ، بلغت نفقات وكالة شئون الفضاء الأمريكية ٧٨ مليار دولار .

٣ – تزايد الاستهلاك[1] وبصفة خاصة الاستهلاك البذخى واستهلاك الطاقة بمعدلات مرتفعة جدا فى الدول الغربية .

---

(١) يمثل سكان الولايات المتحدة حوالى ٦ ٪ فقط من سكان العالم ، ومع ذلك فإن المجتمع الأمريكى يستهلك حوالى ٣٢٪ من إجمالى استهلاك الطاقة فى العالم .

وحتى نبين مدى خطورة التضخم العالمى ، يكفى أن نذكر أنه خلال عام ١٩٧٣ ارتفعت الأسعار فى ألمانيا الغربية بنسبة ٦,٩٪ ، السويد ٨,٥٪، الولايات المتحدة ١١,١٪ ، فرنسا ١٣,٩٪ ، إيطاليا ١٤,٤٪ ، بريطانيا ١٦,٢٪ . اليابان ١٦,٥٪ . البرتغال ٢٣,٦٪ . اليونان ٢٥,٦٪ ولاشك أن الدول النامية قد تأثرت إلى حد بعيد بهذا الارتفاع الرهيب فى الأسعار نظراً لاعتمادها على الدول الغربية الصناعية فى استيراد ما تحتاج إليه من السلع المصنوعة أو المواد الخام والسلع الوسيطة علاوة على المواد الغذائية،ففى خلال عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ارتفع سعر القمح فى الأسواق العالمية بنسبة ٣٠٠٪ ، السماد ٥٠٠٪ ، دقيق القمح ٤٠٠٪ ، الورق ٢٥٠٪ ، الأخشاب ٢٧٠٪ .

ثانيا : الأرصدة العربية ليست سبب ازمة النقد العالمى :

لاشك فى حدوث زيادات كبيرة فى دخول الدول العربية المصدرة للبترول فى السنوات الأخيرة ولاشك كذلك أنه نتج عن هذه الزيادات فى الدخول ظهور فوائض مالية لدى بعض الدول العربية ولاسيما السعودية ، والكويت وليبيا والعراق وقطر وأبو ظبى .

ولكن مانود أن نؤكده هنا أن هذه الأرصدة العربية على عكس الادعاءات التى تنشر فى الدول الغربية — ليست هى سبب أزمة النقد العالمى. وليس أدل على ذلك من أن الارتباكات فى النظام النقدى العالمى قد حدثت قبل الزيادات الأخيرة فى أسعار البترول بفترة طويلة،بل أكثر من ذلك فإن أحداث التاريخ تثبت أن قيم العملات كانت تتأثر فى الماضى بدرجات كبيرة حتى قبل أن نسمع عن الأرصدة العربية . ولعلنا نذكر فى هذا الصدد الكساد العظيم فى عام ١٩٢٩ عندما تدهورت قيم عملات معظم دول العالم وأفلس فى الولايات المتحدة وحدها أكثر من ٥٠٠٠ من البنوك الأمريكية ولم تكن هناك فى تلك الفترة أرصدة عربية تنتقل من الولايات المتحدة

إلى فرنسا أو بريطانيا ، ولكن كان النظام الاقتصادى السائد فى ذلك الوقت هو السبب فى هذه التقلبات وفى هذا التدهور فى قيم العملات .

إن السبب الرئيسى فى أزمة النقد العالمى هو فى اعتقادنا أن العالم الغربى قد ظل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات يضع ثقته الكبيرة فى الدولار الأمريكى، ونتيجة لذلك أودعت الدول الغربية معظم احتياطاتها بالدولار الأمريكى، وقد فعلت اليابان والدول النامية نفس الشىء. وعلى الرغم من التدهور السريع فى الميزان الحسابى للولايات المتحدة ، فإن الدولار الأمريكى ظل محتفظاً على قيمته لأن الدول الأخرى كانت تقبل الدولارات التى تتدفق عليها نتيجة لهذا العجز . بل أكثر من ذلك فإن استعداد دول أوربا الغربية لقبول الدولارات الأمريكية دون تردد وبغير حدود جعل الولايات المتحدة تتبع فى بعض الأوقات سياسة من شأنها أن تزيد من العجز فى ميزانها الحسابى بزيادة استثماراتها فى دول أوربا الغربية .

ومنذ النصف الثانى من الستينات ، بدأت دول أوربا الغربية وفى مقدمتها فرنسا تتنبه إلى التغلغل الأمريكى فى اقتصادياتها، ولوقف هذا التغلغل بدأت معظم دول أوربا الغربية ترفض الاحتفاظ بالدولار، وبدأت فرنسا بصفة خاصة تبيع الدولارات التى كانت تحتفظ بها فى ودائعها، وتشترى الذهب بدلا منها، ونتيجة لذلك بدأ الدولار يتقلب فى السوق تبعا لتغيرات العرض والطلب . ونظراً لأن عرض الدولار فى الخارج كان كبيراً جدا ، فقد اتجه سعره نحو الانخفاض بينما اتجه سعر الذهب نحو الارتفاع .

كذا نرى أن أزمة النقد العالمى لاترجع إلى الأرصدة العربية[1] ، وما يقوم به أصحابها من نقلها من جهة إلى أخرى ومن عملة إلى عملة بسرعة دون تروٍ ، ولكن حقيقة الأمر أن تقلبات الأرصدة العربية

---

(١) دكتور حامد السايح : الأرصدة العربية ليست سبباً لأزمة النقد العالمى « مقال بجريدة أخبار اليوم القاهرية بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٧٣ .

وسرعة انتقالها من جهة إلى أخرى ، كانت نتيجة لأزمة النقد العالمى لاسببا فيها وأن أصحاب الأرصدة العربية يفضلون ولاشك الاحتفاظ بأموالهم فى جهة مضمونة آمنة تغل ربحا معقولا ، وهم لايلجأون إلى نقل أرصدتهم من جهة إلى أخرى أومن عملة إلى أخرى إلا عندما يشعرون أن قيمة هذه الأرصدة ستتأثر إلى حد بعيد .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الأرصدة العربية رغم حجمها لاتمثل سوى نسبة ضئيلة من العملات المتداولة فى أسواق المال الأمريكية والأوربية ، وهى الأسواق المؤثرة فى أزمة النقد العالمى .

وفى هذا الصدد يقول جورج كورم « إذا كان العرب يملكون حقا أرصدة ضخمة ، فإن هذه الأرصدة رغم ضخامتها لاتمثل فى الوقت الحالى سوى ٤,٢٦٪ من السيولة الدولية التى بلغت على أقل تقدير ٥٠,٥١٠ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٧٢ ، مقابل ١٣ مليار دولار تقريبا سيولة دولية تستحوذ عليها الدول العربية المنتجة للبترول[1] .

وعلاوة على ذلك فمن المعروف أن جزءاً كبيراً من الأرصدة العربية يتم استثمارها فى أصول ثابتة فى الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية ، الأمر الذى يؤدى إلى التقليل من خطر حدوث ارتباكات نقدية بسبب تلك الأرصدة.

وأخيراً علينا أن نتذكر دائما أنه من مصلحة الدول المصدرة للبترول التى تمتلك الفوائض المحافظة على استقرار نظام النقد العالمى ، لأن هذه الدول تعلم تماما أن أى هزة يتعرض لها نظام النقد العالمى تؤدى إلى تعريض أموالهم للتدهور والضياع . وقد أكد معالى عبد الرحمن سالم العتيقى وزير المالية والنفط فى دولة الكويت هذا المعنى حين قال : « .. والكويت تؤمن بوجوب المحافظة على نظام قوى سليم للنقد الدولى ، لأن ذلك يحقق للإنسانية استقرارا

---

(١) Georges Corm : (Les capitaux arabes et la spéculation monétaire), **L'Orient le Jour,** 29 juillet 1973, Paris.

اقتصاديا ، ويحافظ على قيمة أموالنا العربية ويحميها من التقلبات والمضاربات المدمرة »[1].

القسم الثالث

الدعائم الأساسية لاستراتيجية البترول العربى

أولا : استخدام الفوائض البترولية فى تنمية المنطقة العربى :

حينما ارتفعت أسعار البترول فى الفترة الأخيرة ، كان من الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى زيادة هائلة فى دخول الدول العربية المصدرة للبترول فالمملكة العربية السعودية مثلا ، كان دخلها من البترول عام ١٩٧٠ يبلغ ٩٠٠ مليون دولار ، ارتفع عام ١٩٧٤ إلى ما يقرب من ٢٢ مليار دولار والكويت زاد دخلها من البترول خلال نفس الفترة من حوالى ٢ مليار دولار إلى حوالى ١٠ مليار دولار كما ارتفع دخل العراق من البترول من ٥٠٠ مليون دولار إلى حوالى ٧ مليار دولار ، أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد بلغ دخلها من البترول عام ١٩٧٤ حوالى ٤ مليار دولار على الرغم من أنها لم يكن لديها أى دخل بترولى عام ١٩٧٠ كما زاد دخل قطر من البترول من حوالى ٤٠٠مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى حوالى ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٧٤ .

هذا عن الدخول الحالية التى حصلت عليها بالفعل الدول العربية المصدرة للبترول أما عن المستقبل فهناك تقديرات متعددة ، ولكن أقلها تفاؤلا يؤكد أن الدول العربية المنتجة للبترول سيتوافر لديها فائض أو احتياطى أو ما يطلق عليه حديثا « بترودولار » يبلغ ٧٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ .

ونود أولا أن نلفت النظر إلى أن هذا المبلغ يبدو لأول وهلة ضخما جدا ، ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار احتياجات المنطقة العربية وانخفاض مستوى

---

(١) من خطاب معالى عبد الرحمن سالم العتيقى وزير المالية بدولة الكويت فى افتتاح ندوة « دور الفوائض النقدية الإنمائية والنقد محلياً وعربيا وعالمياً » التى نظمتها غرفة تجارة وصناعة الكويت فى الفترة من ٣٠ أبريل إلى ٢ مايو ١٩٧٤ .

المعيشة ومتوسط دخل الفرد فيها كمكل فى الوقت الحالى ، لتبين لنا مدى المبالغة فى تقدير أهمية هذا المبلغ .

إن تنمية الاقتصاد المصرى وحده بمعدل ٦٪ سنويا فقط يحتاج إلى استثمارات لاتقل عن ٢ مليار دولار فى السنة .

كما أن متوسط دخل الفرد فى كثير من الدول العربية كاليمن والسودان مازال حتى اليوم دون المائة دولار فى السنة أى ما يمثل أقل من ٣٪ من متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة ، وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن رفع هذا الدخل السنوى إلى مائة دولار فقط يستلزم استثمار ٥ مليار دولار سنويا فى التنمية الاقتصادية لهذه الدول .

ولايخفى على أحد أن جزءاً كبيراً من فوائض البترول العربية يتم استثمارها فى الدول الغربية والنماذج كثيرة : قرض من قطر إلى فرنسا بمبلغ ١٥٠ مليون دولار .. قرض من العراق لليابان وآخر لفرنسا بحوالى مليار دولار ... قرض من السعودية للبنك الدولى للإنشاء والتعمير قيمته ٧٥٠ مليون دولار .. الكويت تشترى ١٤,٦٪ من أسهم شركة ويلموبنز التى تنتج سيارات مرسيدس بمبلغ ١١٧ مليون دينار كويتى — الكويت وقطر تشتريان أسهم الشركات المالكة لعقارات الشانزيازية فى باريس بمبلغ ١٤٥ مليار فرنك فرنسى ، مقاول عربى يشترى أرضا بكاليفورنيا فى الولايات المتحدة بمبلغ مليون دولار... صندوق الاستثمارات الكويتى يشترى جزيرة كياوة فى جنوب كاليفورنيا بمبلغ ١٧,٤ مليون دولار ، هذا بخلاف الأموال العربية المودعة فى بنوك الدول الغربية ، والمستثمرة فى سندات الخزانة الأمريكية .. تلك بعض النماذج على سبيل المثال وليست على سبيل الحصر عن كيفية استخدام الجزء الأكبر من فوائض البترول العربية(١) .

---

(١) قدرت مصادر السوق الأوربية المشتركة الأموال التى حولتها دول الأوبك إلى الخارج خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٧٤ بمبلغ يتراوح بين ٤٣ — ٤٧ مليار دولار أى ما يمثل ٨٠ ٪ تقريباً من دخل البترول خلال هذه الشهور .

وعلى الرغم من استثمار الجزء الأكبر من فوائض البترول العربية فى الدول الغربية، فإن العالم الغربى ينظر إلى المال العربى على أنه حق غير مشروع للعرب يجوز الاستيلاء عليه ونهبه كما كان يحدث للبترول العربى ذاته حتى سنوات غير بعيدة ونستشهد فى هذا الصدد بما جاء فى مجلة نيوزويك الأمريكية فى عددها الصادر فى ١٤ أكتوبر ١٩٧٤ : « وصف أحد خبراء البترول الأمريكيين شيوخ البترول أنهم يتصرفون مثل المافيا، وأنهم بعد أن يسرقوا المال يبحثون عن كيفية استثماره بطريقة آمنة وفائدة مجزية »(١).

إن العالم الغربى قد وضحت نواياه تماما تجاه الأرصدة العربية من القرارات التى اتخذها صندوق النقد الدولى فى منتصف يناير من هذا العام حين قرر إنشاء صندوق للتضامن « يجمع دولارات دول البترول ويعيد إقراضها للدول الصناعية التى تعانى عجزاً فى ميزان مدفوعاتها . وقد قدر رأسمال هذا الصندوق بمبلغ ٢٥ مليار دولار ، وتقرر أن يبدأ فى العام القادم ولمدة عامين فقط .. وذلك بالإضافة لزيادة قروض صندوق النقد ذاته من دول البترول ليصل حجم قروضه هذا العام إلى ٦٢٠٠ مليون دولار .. وكل ذلك يتجه لمساعدة الدول الصناعية فى غرب أوربا وأمريكا — باستثناء واحد أن تأخذ الدول النامية قروضا قيمتها ١٣٥ مليون دولار وهذا القرار يهدف إلى امتصاص أرصدة الدول البترولية لاستثمارها فى الدول الغربية فقط ، كما يهدف فى نفس الوقت إلى حرمان الدول البترولية من الاستفادة بأموالها .

وفى هذا الصدد نود أن نظهر الحقائق التالية :

١ — تتعرض الأموال العربية المودعة فى البنوك الغربية لهبوط قيمتها نتيجة للتخفيض الرسمى لقيم عملات الدول الغربية فقد خفضت قيمة ، الاسترلينى عام ١٩٤٩ ومرتين فى الستينات ، كما خفضت قيمة الدولار

---

(١) News Week, October 14, 1974.

مرتين فى السبعينات[1] وخفض الين اليـابانى ثلاث مرات منذ حرب أكتوبر .

٢ ــ تتعرض الأموال العربية كذلك لهبوط قيمتها بسبب الارتفاع المستمر فى الأسعار فى الدول الغربية والذى بلغ فى عام ١٩٧٤ وحده ١٤,٧٪ فى المتوسط .

وفى دراسة أجراها معهد البحوث الإقتصادية للشرق الأوسط بطوكيو ، جاء أنه من المتوقع أن تنخفض القوة الشرائية للدولارات التى تملكها دول البترول فى أرصدتها بنسبة من ١٠ إلى ١٥٪ فى عام ١٩٧٥ بسبب التضخم.

٣ ــ إن الأموال العربية المودعة فى بنوك الدول الغربية مهددة بالتجميد ولعلنا نذكر فى هذا الصدد ماحدث عام ١٩٥١ بعد تأميم صناعة البترول الإيرانى عندما جمدت بريطانيا الأموال الإيرانية فى بنوكها . ونتذكر كذلك ما حدث عام ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس عندما جمدت الولايات المتحدة وبريطانيا الأموال المصرية .

ونود هنا أن نشير إلى حقيقة على جانب كبير من الخطورة إلا أن رأس المال العربى الذى يستثمر فى الدول الغربية سيصبح خلال السنوات القليلة المقبلة ما يمكن أن نسميه « رأس المال الرهين » لأن رأس المال العربى الذى يستثمر فى الدول الغربية لايقابله رأسمال غربى يستثمر فى الدول العربية .

٤ ــ إن الأموال العربية تتعرض لخطر حقيقى بسبب القواعد التى أصدرتها الدول المتقدمة صناعيا فى أواخر عام ١٩٧٤ والتى كان من نتيجتها وضع العراقيل أمام حرية تحرك رأس المال من دولة إلى أخرى . فمن تقييد وقتى لحرية المودع الأجنبى لتمويل جزء من حساب إلى عملة أجنبية ، إلى

---

(١) دكتور على لطفى « أثر تخفيض الدولار على عائدات الدول العربية من البترول » مجلة البترول ، المجلد العاشر ، العدد الثانى ، القاهرة ، مارس ١٩٧٣ ، ص ١٢ ــ ١٥ .

تقييد كامل يمنع إضافة أى أرصدة جديدة لحساب المودع الأجنبى كما يتبع فى سويسرا وألمانيا وهولندا وبلجيكا .

إن الضرائب بأشكالها المختلفة فى الدول المتقدمة صناعيا تمثل فى الوقت الحالى نسبا عالية ، من ثم فإن العائد الصافى أقل إغراء بكثير من العائد الإجمالى للاستثمار ومن المتوقع أن تزداد معدلات الضرائب فى هذه الدول خلال السنوات القليلة القادمة .

٦ — على أساس العوامل السابقة وهى كلها مخاطر تتعرض لها الأموال العربية المستثمرة فى الدول الغربية ، فإن أفضل وسيلة لاستثمار هذه الأموال هى توجيهها نحو المنطقة العربية ، إننا لم ندرك حتى اليوم بالقدر الكافى أن التنمية العربية لايمكن أن تكون إلا تنمية شاملة على مستوى المنطقة العربية كلها حتى يقع قدر من الاستقرار الاجتماعى المتكامل فى جسد الأمة المقطع الأوصال ، لقد كثر الكلام عن التنسيق والتكامل والوحدة الاقتصادية ، ومع ذلك فمازالت الروح الإقليمية تسيطر على التنمية العربية .

إن الدول العربية المنتجة للبترول عليها أن تدرك تماما أن القوة فى عالم اليوم تنبع من الجموع وليست من الأفراد وعلى هذا الأساس فإنه من المستحيل أن تكون هناك دولة عربية عظمى ولكن من الممكن أن تكون هناك أمة عربية عظمى .

وخلاصة القول : أن الدعامة الأساسية الأولى لاستراتيجية البترول العربى هى التخطيط على مستوى الأمة العربية لكيفية استخدام فوائض البترول العربى مع بقية عناصر الإنتاج المتوافرة فى بقية الدول العربية (مثل العنصر البشرى ذى المؤهلات العلمية والخبرة العملية فى مصر ، الأراضى الزراعية الضخمة فى السودان) بما يسمح بتحقيق تنمية سريعة ومتوازنة فى جميع أجزاء الوطن العربى .

ولابد أن نضيف هنا أن الدول العربية التى تستضيف فوائض البترول

العربية ، عليها أن تتخذ من الإجراءات وتتبع من السياسات ما يشجع الدول العربية المنتجة للبترول على استثمار فوائض أموالها داخل المنطقة العربية ؟

ثانيا : توحيد السياسة البترولية العربية :

إن معظم الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة تنظر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول والمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول نظرة عدائية . ففى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، استطاعت الدول الصناعية المتقدمة أن تنهب ثروات الدول النامية حيث كانت تستخدمها كمصدر للحصول على المواد الخام بأبخس الأثمان ، وكأسواق لتصريف الفائض من إنتاجها الصناعى بأعلى الأسعار. وحينما انتهى عهد الاستعمار التقليدى أو كاد، ظهر الاستعمار الجديد الذى يهدف إلى استمرار عملية النهب ولكن بوسائل مختلفة . ولذلك حينما تكونت الأوبك والأوبك العربية وبدأت هاتان المنظمتان تعملان على الحفاظ على حقوق الدول الأعضاء سارعت الولايات المتحدة إلى تكوين جبهة مضادة تحت اسم « الوكالة الدولية للطاقة » بل أكثر من ذلك فإن بعض الدول الغربية تحاول جاهدة التأثير على بعض الدول الأعضاء لتتخذ مواقف مختلفة عن بقية الدول الأعضاء وتكون النتيجة النهائية وقوع شقاق فى صفوفها وتفتيت وحدتها .

إن ما حدث فى أواخر عام ١٩٧٤ فيما يتعلق بأسعار البترول يدل على أن الدول المنتجة للبترول لاتقف صفا واحدا وأن بعضها قد يتخذ قراراً ما بينما يرفضه البعض الآخر . ففى ١٠ نوفمبر ١٩٧٤ ، عقد اجتماع فى أبو ظبى حضرته ست دول منتجة للبترول هى السعودية ، أبوظبى ، قطر، الكويت، العراق ، إيران،وذلك لبحث موضوع أسعار البترول وفى هذا الاجتماع قررت ثلاث دول وهى السعودية وأبوظبى وقطر تخفيض بتروها الخام بالنسبة للمستهلك ٤٠ سنتا للبرميل ، مع رفع نسبة الرسوم التى تدفعها شركات البترول المنتجة فى هذه الدول الثلاث بمعدل ٢٠٪ ، ورفع الضريبة المقررة

على دخولهم بمعدل ٨٥٪ كما تقرر أن يتم تنفيذ هذه الإجراءات بأثر رجعى من أول نوفمبر ١٩٧٤ وحتى شهر يوليو ١٩٧٥ . وفى نفس الوقت أعلنت الدول الثلاث الأخرى وهى الكويت والعراق وإيران تأجيل إصدار قرار بتحديد أسعار بترولها إلى حين انعقاد مؤتمر منظمة الدول المصدرة للبترول .

ولسنا هنا بصدد تقييم هذين القرارين لنرى أيهما أكثر صوابا ، ولكننا أردنا من ذكر هذا المثال أن نوضح حقيقة هامة وهى عدم وحدة الصف بين الدول المنتجة للبترول .

وخلاصة القول :

إننا نعيش اليوم فى عالم التكتلات ، وإذا لم تحافظ الدول المنتجة للبترول على وحدة صفها وتوحيد سياستها ، فإنها ستكون الخاسرة ، وستقع كل دولة على حدة فريسة للاستغلال من جانب الدول الصناعية المتقدمة وبعبارة أخرى فإن إحدى الدعائم الأساسية لإستراتيجية البترول العربى هى توحيد السياسة البترولية للدول المنتجة للبترول سواء من حيث الإنتاج أو الأسعار أو السيطرة على الثروة البترولية .. الخ .

ثالثا : وضع خطة لاستخدام البترول العربى كسلاح فى أى معركة قادمة .

عندما قامت حرب أكتوبر ، سارعت منظمة الأوبك العربية إلى عقد اجتماع فى الكويت ولم يمض على مفاجأة العبور يوم وتلقى العالم مفاجأة أكتوبر الثانية بدخول البترول العربى إلى ساحة المعركة وتحمله مسئولياته القومية . وكان استخدام البترول كسلاح فى تلك المعركة يتمثل فى خفض الإنتاج تدريجيا وحظر شحن البترول إلى الدول التى تؤيد وتساند إسرائيل . ولسنا هنا بصدد تقييم نتائج هذه الإجراءات . ولكننا نكتفى بأن نؤكد أنها قد أثبتت فاعليتها فى حرب أكتوبر .

واليوم — عند كتابة هذا المقال — وبعد مضى حوالى عام ونصف على

حرب أكتوبر ، فقد طرأت متغيرات جديدة يستلزم الأمر دراستها بعناية فائقة وأخذها فى الاعتبار عند التفكير فى استخدام البترول العربى كسلاح فى أى معركة قادمة . ومن أهم هذه المتغيرات :

١ ــ وجود أموال عربية ضخمة فى بنوك الدول الغربية واحتمال تجميدها ، ووجود استثمارات عربية ضخمة فى شكل أصول ثابتة بالدول الغربية ، واحتمال تأميمها .

٢ ــ تكاتف الدول الغربية مع بعضها فى حالة نقص الإمدادات البترولية عن أحدها وذلك تطبيقا لميثاق الوكالة الدولية للطاقة التى تم تكوينها حديثا .

٣ ــ زيادة المخزون البترولى لدى الدول الغربية إلى مالايقل عن احتياجات كل دولة لفترة ستة أشهر على الأقل .

٤ ــ احتمال استيلاء الدول الصناعية على ناقلات البترول . ومما يؤكد هذا الاحتمال ما صرح به توماس أندرز مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى منتصف فبراير عام ١٩٧٥ من أن الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى قد تستولى على ناقلات البترول أثناء إبحارها إذا فرض حظر بترولى عالمى ، وإن هذا الإجراء يهدف إلى الحصول على البترول وليس مجرد الاستيلاء على الناقلات .

إننا حينما ننادى بأخذ هذه المتغيرات وغيرها فى الاعتبار ، فإننا لانقصد من ذلك أن البترول لم يعد يصلح لاستخدامه كسلاح فى أى معركة قادمة ، بل على العكس من ذلك لأن البترول مازالت له أهميته بالنسبة للولايات المتحدة ودول غرب أوربا واليابان ، وستظل له أهميته بالنسبة لهذه الدول حتى نهاية القرن العشرين .

ونود هنا أن نلفت النظر إلى حقيقة هامة ألا وهى أن استخدام البترول كسلاح فى أى معركة قادمة لايتعارض إطلاقا مع اقتصاديات الدول العربية المنتجة . ولعل استخدام البترول العربى كسلاح فى معركة أكتوبر خير دليل

على ذلك حيث حققت الدول العربية المنتجة مكاسب ضخمة ،ولم تلحق بها أى خسائر ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أن سوق البترول قد انتقلت من قبضة المشترى إلى قبضة البائع (١) .

وخلاصـــة القـــول :

أن إحدى الدعائم الأساسية لاستراتيجية البترول العربى فى هذا الربع الأخير من القرن العشرين تتمثل فى تحديد استراتيجية جديدة لاستخدام البترول كسلاح فى أى معركة قادمة تختلف عن الاستراتيجية التى استخدم بها فى حرب أكتوبر على الرغم من نجاحها إلى حد بعيد فى ذلك الوقت ، وذلك نظراً لحدوث المتغيرات التى سبقت الإشارة إليها . ولابد لنا فى هذا الصدد أن نزن بميزان دقيق كلماتنا التى يمكن أن تستغل فى التأثير على الرأى العالمى وإعطائه انطباعا بأن العرب يعملون على هدم حضارته التى تعتمد إلى حد بعيد على البترول .

إن الدول العربية تقدر مسئولياتها عن توفير البترول العربى لشعوب العالم المحبة للسلام، كما تقدر مسئولياتها عن صيانة البترول كعنصر أساسى من عناصر الحضارة الحديثة ، ولايبقى بعد ذلك إلا أن يقدر العالم مسئوليته عن صيانة مبادىء الأمم المتحدة وهى قوام حضارة الإنسان المعاصر .

رابعا : اعداد خطة مضادة لمواجهة التهديدات الغربية بالتدخل العســـكرى :

رأينا فى القسم الأول من هذا البحث أن الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة قد دأبت فى الفترة الأخيرة على تهديد الدول العربية المنتجة للبترول بالتدخل العسكرى لاحتلال آبار البترول إذا ما استلزم الأمر ذلك .

---

(١) دكتور محمود أمين: «استخدام البترول فى المعركة لا يتعارض مع اقتصاديات الدول العربية المنتجة» مقال نشر بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٧٣ .

وإذا كان البعض فى الدول العربية ينظر إلى هذه التهديدات على أنها ليست جادة ، وأنها لاتعدو أن تكون أسلوبا من أساليب الحرب النفسية ، فنحن نعتقد أن إعداد خطة مضادة لمواجهة التهديدات الغربية بالتدخل العسكرى أمر واجب حتى ولوكان احتمال تنفيـــذ هذه التهديدات لايتعدى الواحد فى المائة .

ولسنا هنا بصدد توضيح الجوانب المختلفة لهذه الخطة المضادة لأن إعداد مثل هذه الخطة يحتاج إلى خبراء عسكريين إلى جانب خبراء البترول ، والاقتصاد والسياسة والإعلام . ولذلك سنكتفى هنا بإلقاء الضوء على بعض النقاط التى يجب أخذها فى الاعتبار عند إعداد هذه الخطة المضادة .

١ — إذا كانت جوانب البترول المختلفة مثل الإنتاج والأسعار وغيرها تخص بالدرجة الأولى الدول العربية المنتجة للبترول ، فإن التهديد بالتدخل العسكرى لاحتلال آبار البترول ، أمر يخص جميع الدول العربية لأن الاعتداء على أى دولة عربية هواعتداء على الأمة العربية كلها .

٢ — إن احتلال آبار البترول بالقوة ليس هدفا فى حد ذاته ، وإنما الهدف هو ضخامة حصول الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية على احتياجاتها من البترول . وعلى هذا الأساس فإن الخطة المضادة التى تضعها الدول العربية ، يجب أن يكون هدفها الأساسى هو حرمان الدول الغربية من الحصول على البترول ، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف لابد من التفكير فى طريقة تسمح بتدمير جميع المنشآت البترولية خلال بضع ساعات ، وشن حرب عصابات مستمرة على الغزاة ، وإغلاق مضيق المندب ومضيق هرمز ، وتدمير السفن الناقلة للبترول ، ونسف خطوط البترول ، وعدم تعاون العمال العرب مع الغزاة ، وما إلى ذلك من التدابير التى تحول بين الدول الغربية وبين تحقيقها للهدف الأساسى أولا وهو الحصول على البترول .

٣ — إعداد خطة عسكرية على مستوى جامعة الدول العربية لمواجهة

أى تدخل عسكرى من جانب الدول الغربية (١).

٤ – إعداد خطة إعلامية على مستوى جامعة الدول العربية والبدء فى تنفيذها فورا لتهيئة الرأى العام العالمى للوقوف إلى جانب الدول العربية ، وبيان أن البترول العربى ليس هو المسئول عن التضخم العالمى أو أزمة النقد العالمى ، وفى هذا الصدد فإن الإعلام العربى يجب أن يؤكد للرأى العام فى دول أوربا الغربية أن ما تشيعه الولايات المتحدة من أن التكنولوجيا الأمريكية تستطيع إعادة آبار البترول بالقوة بعد تدميرها فى وقت قصير ، لايخرج عن كونه مغالطة واضحة .

٥ – إذا كان الهدف من احتلال آبار البترول بالقوة وضمان حصول الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية على احتياجاتها من البترول ، فإن هذا ليس إلا هدفا ظاهريا فقط ، أما الهدف الحقيقى فهو فى اعتقادنا كسر الإرادة العربية التى فرضت نفسها على العدو والدول التى تسانده خلال معارك أكتوبر وما بعدها . بهذا المنظور ، يجب على الدول العربية جميعا – وليس فقط الدول المصدرة للبترول – أن تنظر إلى التهديدات الأخيرة وتدرك أبعادها وتعالجها .

وخلاصة القول :

أن إحدى الدعائم الأساسية لاستراتيجية البترول العربى تتمثل فى إعداد خطة لمواجهة التهديدات الغربية باحتلال آبار البترول بالقوة ، على أن تسهل

---

(١) ويلاحظ فى هذا الصدد أن الدول العربية لا تقف وحدها فى مواجهة التهديدات ، وإنما تقف بجانبها جميع الدول النامية حيث أعلن مؤتمر دول العالم الثالث الذى انعقد فى داكار فى أوائل فبراير من العام الحالى (١٩٧٥) أن أى إجراء ينطوى على اعتداء اقتصادى أو أى اعتداء آخر على أى دولة أو مجموعة من الدول النامية سيقابل برد قوى من جانب جميع الدول. وأدان المؤتمر التهديدات باستخدام القوة التى توجه إلى الدول المصدرة للبترول على أساس أن هذه التهديدات تعرض السلام والأمن الدوليين لأخطار بالغة .

جميع الدول العربية فى إعداد هذه الخطة وتضعها موضع التطبيق العملى(١).

خامسا : وضع سياسة مناسبة لأسعار البترول :

ظلت أسعار البترول حتى عام ١٩٧١ منخفضة جدا كما أن الدول العربية المنتجة للبترول لم تكن تحصل إلا على نسبة ضئيلة جدا لاتتجاوز ٧٪ من إجمالى المبالغ النهائية المتحصلة من بيع البترول العربى (٢) .

وحتى بعد الرفع الجزئى لأسعار البترول العربى عام ١٩٧٢ ، لم يزد نصيب الدول العربية عن ١٤٪ من المبالغ النهائية لمبيعات البترول العربى ، بينما حصلت الدول المستهلكة على ٨٦٪ من هذه المبالغ . وإذا انتقلنا من النسب المئوية إلى الأرقام المطلقة فنجد أنه فى عام ١٩٧٢ حصلت الدول العربية على ١٧ مليار دولار بينما حصلت الشركات الأجنبية العاملة فى مجال البترول (إنتاج ، نقل ، توزيع) على ٦٨ مليار دولار . كما حصلت حكومات الدول المستهلكة على ٢٨ مليار دولار فى شكل ضرائب . وقد شهد عام ١٩٧٤ زيادة ضخمة فى أسعار البترول إلى جانب التأميم الجزئى لإنتاج البترول فى بعض الدول العربية ، وزيادة نسبة المشاركة بين الحكومات والشركات فى البعض الآخر من الدول العربية . وقد ترتب على ذلك ارتفاع نسبة ما تحصل عليه حكومات الدول العربية من إجمالى المبالغ المتحصلة من بيع البترول العربى حتى وصلت إلى حوالى ٥٠ ٪ .

---

(١) جاء فى البيان الختامى الذى أصدره مؤتمر وزراء البترول والمالية والخارجية للدول الأعضاء فى منظمة الأوبك الذى عقد فى الجزائر فى ٢٤ يناير ١٩٧٥ أنه « يتعين على دول الأوبك أن تشترك فى رد فعل منسق إذا تعرضت واحدة منها لعدوان عسكرى كما يتعين عليها أن تتضامن فى فرض حظر عام على صادراتها من البترول إلى الدول المعتدية » .

(٢) لدراسة أسعار البترول وتطورها بشىء من التفصيل يمكن الرجوع إلى :
Taki Rifaii : The Pricing of Crude Oil, Praegr Publishers, New York, 1974.

ونستنتج مما سبق الحقائق التالية :

١ ــ أن الدول الغربية ظلت خلال عشرات السنين تستغل الدول العربية المنتجة للبترول وذلك عن طريق شراء البترول بأسعار منخفضة جدا ، والحصول على نسبة عالية جدا من المتحصلات سواء فى شكل أرباح للشركات أو ضرائب ورسوم للحكومات .

وفى كتابه « اللعبة البترولية الجديدة » يقول جان شينالييه ، خبير البترول الفرنسى : « فى عام ١٩٧٣ كان طن البترول الخام المتوسط الجودة يباع للمستهلكين فى شكل منتجات نهائية بسعر ٥٢٠ فرنكا . إن هذا الطن من البترول الخام قد تم اكتشافه وإنتاجه ونقله وتكريره وتوزيعه . فإذا أضفنا المبلغ المقابل لهذه التكاليف ، واستبعدنا نسبة معقولة لعائد رأس المال المستثمر ، فإننا نصل إلى رقم ٨٣,٥ فرنك . ومعنى ذلك أن الفائض هو ٤٣٦,٥ فرنك هذا المبلغ يتم اقتسامه بالشكل التالى :

٥٨,٥ فرنك لخزانة حكومة الدولة المنتجة
٢٦٢,٧ فرنك لخزانة الحكومة الفرنسية
١١٥,٨ فرنك أرباح غير عادية للشركات(١) .

وهكذا نرى أن البترول الرخيص المنتج فى الشرق الأوسط وبخاصة فى الدول العربية ، قد استمر عمادا للتطور الاقتصادى السريع فى دول أوربا الغربية واليابان ، ومصدرا للأرباح الاحتكارية الضخمة للشركات البترولية لفترة طويلة بحيث أصبح تعديل الأسعار ورفعها لتتناسب مع أسعار المصادر البديلة للطاقة ، يثير الذعر فى الدول المستهلكة ولدى الشركات المستغلة على حد سواء .

---

(١) Jean — Marie Chevalier : Le Nouvel Enjeu Pétrolier, Paris, 1973, pp. 14-16.

إن الأسعار العالمية لمعظم السلع الصناعية قد تزايدت خلال الستينات بمعدل سنوى يبلغ ٤,٢٪ فى المتوسط أما أسعار البترول الخام فإنها لم تشهد أى زيادة بل نجد أنها خفضت بواسطة الشركات عامى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ .

٢ – وحتى بعد ارتفاع أسعار البترول فى أواخر عام ١٩٧٣ ثم فى أول يناير عام ١٩٧٤ ، فإن نصيب الدول المنتجة من متحصلات البترول مازال أقل من نصيب الدول المستهلكة . فهذه الأخيرة ، رغم شكواها المستمرة من ارتفاع أسعار البترول ، إلا أنها قد استفادت كثيراً نتيجة لزيادة حصيلة حكوماتها من الضرائب والرسوم ، علاوة على الزيادة الضخمة فى أرباح الشركات العاملة فى مجال البترول . ويكفى للدلالة على ذلك أن نذكر الأرقام التالية :

اسم الشركة	الربح الصافى عام ١٩٧٢ بملايين الدولارات	الربح الصافى عام ١٩٧٣ بملايين الدولارات	النسب المئوية
ايكسون	١,٥٣٢	٢,٤٤٣	٥٩,٥
تكساكو	٠,٨٨٩	١,٢٩٢	٤٥,٣
موبيل	٠,٥٧٤	٠,٨٤٩	٤٧,٩
جلف	٠,٤٤٧	٠,٨٠٠	٧٩,٠
كاليفورنيا ستاندرد	٠,٥٤٧	٠,٨٤٤	٥٤,٣
انديانا ستاندرد	٠,٣٧٥	٠,٥١١	٣٦,٣
تنيكو	٠,٢٠٣	٠,٢٣٠	١٣,٣
شل	٠,٢٦٠	٠,٣٣٣	٢٨,١

ولاشك أن أرباح هذه الشركات قد زادت خلال عام ١٩٧٤ بنسب أعلى من نسبة زيادتها عام ١٩٧٣ وذلك بعد ارتفاع أسعار البترول فى أول يناير ١٩٧٤ .

وخلاصة القول :

أن إحدى الدعائم الأساسية لاستراتيجية البترول العربى تتمثل فى وضع سياسة سعرية مناسبة . والمقصود بالسياسة السعرية المناسبة تلك التى تأخذ

فى اعتبارها العوامل التالية :

(أ) النهب والاستغلال الذى تعرضت له الدول العربية المنتجة للبترول حتى أواخر الستينات بصفة خاصة .

(ب) الإيرادات الضخمة التى تدخل خزائن الدول المستهلكة للبترول فى شكل ضرائب على المنتجات البترولية .

(جـ) الأرباح الخيالية التى تجنيها الشركات الأجنبية العاملة فى مجال البترول بالدول العربية ، وتلك التى تعمل فى مجالات النقل والتكرير والتوزيع .

(د) مصادر الطاقة البديلة وما يطرأ عليها من تغيرات .

(هـ) الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من البترول فى الأسواق العالمية.

(و) التغيرات التى تطرأ على الأسعار العالمية للسلع الصناعية التى تصدرها الدول الغربية ، وكذلك المواد الخام والسلع الغذائية .

(ز) معدلات التضخم فى الدول الغربية وتأثيرها على الأموال العربية .

وأخيراً ... لنتذكر دائما أنه على الرغم من ارتفاع أسعار البترول فى أول يناير ١٩٧٤ إلى حوالى أربعة أضعافه ، فإن زجاجة البترول مازالت أرخص من زجاجة ماء الشرب المعبأ فى الولايات المتحدة .

سادسا : الاتجاه نحو تصنيع البترول بدلا من تصديره فى شكله الخام :

على الرغم من أن الدول العربية تنتج حوالى ٣٢٪ من الإنتاج العالمى للبترول وعلى الرغم من أنها تمد السوق العالمى للبترول بحوالى ٦٠٪ من احتياجاته ، فإنها لاتملك إلا أقل من ٤٪ من الطاقة العالمية للتكرير ، كما يتضح من الأرقام التاليـــة :

تطور طاقة التكرير فى العالم

بالطن فى السنة

المنطقة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٠ برميل / يوم	النسب المئوية
أوربا الغربية	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٧١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٢١٣,٠٠٠	٢٨,٦٣
أمريكا الشمالية	٣٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٩٥,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٩٨٠,٠٠٠	٢٨,١٤
دول الكتلة الشرقية	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٢٤٦,٠٠٠	١٤,٥٨
الشرق الأقصى واستراليا	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٨١٤,٠٠٠	١١,٧٠
أمريكا اللاتينية	٨٥,٠٠٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,١٠٠,٠٠٠	١٠,١٨
الشرق الأوسط	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٨٣,٠٠٠	٥,٢٧
أفريقيا	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٧٧٧,٠٠٠	١,٥٠
العالم	٦٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٤٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٩,٧١٣,٠٠٠	١٠٠

أما عن الصناعات البتروكيماوية فإنها تكاد تكون غير موجودة فى العالم العربى وبذلك حرم الاقتصاد العربى من القيمة المضافة الناجمة عن تصنيع البترول .

ومن المعروف أن سعر الكيلوجرام من البترول الخام يرتفع من ٢ سنت إلى ٤ سنت عند تكريره ، وفى عام ١٩٦٧ ، كان سعر البرميل الواحد من البترول الخام ٢,٤٣ دولار بينما كان سعر منتجاته ٤,٩٦ دولار ، ومن المعروف كذلك أن تحويل البترول الخام إلى منتجات بتروكيماوية يؤدى إلى ارتفاع ثمن الكيلوجرام الواحد من البترول الخام . من ٢ سنت إلى ما بين ٢٢ إلى ٣٣ سنتاً ، وقد يبلغ فى بعض الحالات ٦٦ سنتا (١).

وعل أساس ما تقدم يمكن القول بأن الدخل الذى تحصل عليه الدول العربية من قطاع استخراج البترول الخام ، يمكن مضاعفته فى حالة تكريره ، ويمكن أن يصل إلى أكثر من عشرة أضعافه فى حالة تحويل البترول إلى منتجات بتروكيماوية(٢).

ولذلك أصبح لزاما على الدول العربية أن تتوسع إلى حد بعيد فى صناعة تكرير البترول بهدف تصدير المنتجات البترولية كبديل لتصدير البترول الخام فقط ويجب أن تستهدف خطط الدول العربية فى هذا المجال تكرير أكبر قدر ممكن من إنتاجها من البترول الخام بزيادة طاقات التكرير الحالية فى الدول العربية نفسها وبإنشاء مشاريع مشتركة لتكرير البترول مع غيرها من الدول لكفاية حاجة الاستهلاك المحلى لهذه الدول وللتصدير حيثما توافرت الأسس السليمة لإقامة هذه المشاريع .

---

(١) دكتور محمد على الماشطة : « أسعار البترول واستراتيجية التحرر الاقتصادى » ، بحث مقدم إلى ندوة بغداد العالمية الثانية ، العراق ، نوفمبر ١٩٧٤ ، وثيقة رقم ١-١٢ ، ص ١٥ .

(٢) عبد المجيد شهاب التكريتى : تصنيع البترول والتنمية الاقتصادية فى العراق . مجلة النفط والعالم ، العراق ؛ ١٩٧٤ ، ص ٦ .

ونود أن نشير هنا إلى ما يمكن أن نسميه « الحرب الخفية »[1] وهى حرب بدأت تشنها شركات البترول الأجنبية ضد الدول العربية بهدف وقف مشروعات التكرير العربية أوالحد من التوسع فيها بصورة كبيرة . وكانت الوسيلة التى لجأت إليها شركات البترول الأجنبية لتحقيق هذاالهدف فى الأشهر الأخيرة هى خفض أسعار المنتجات البترولية بحيث أصبح سعر برميل البترول الخام تسليم موانىء الاستهلاك ، أعلى من سعر البرميل من المنتجات البترولية . وقد يتساءل البعض عن مصلحة شركات البترول فى هذه السياسة التى تبدو غير طبيعية وغير منطقية ، إذ كيف يعقل أن يكون سعر المنتج أقل من سعر الخام ؟

الواقع أنتفسير هذه السياسةلا يمكن أنيكون إلا تخويف الدول العربية وإرهابها من دخول مجال تكرير البترول على أساس أنه مجال لايحقق أى أرباح بل على العكس من ذلك يحقق خسائر . وإذا ما خدعت الدول العربية بذلك وبدأت تحد من إقامة مشروعات تكرير البترول ، تستطيع شركات البترول الأجنبية أن ترفع أسعار المنتجات البترولية من جديد وتظل فى وضعها شبه الاحتكارى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن شركات البترول الأجنبية التى تسيطر على الجزء الأكبر من الأنشطة البترولية من إنتاج ونقل وتكرير وتوزيع ، تستطيع تعويض الخسائر المتعلقة بمجال التكرير من الأرباح الضخمة التى تحققها فى المجالات الأخرى كالإنتاج والنقل والتوزيع .

ويلاحظ أن العناصر الأساسية اللازم توافرها لتصنيع البترول متوافرة بالعالم العربى . فالدول العربية المنتجة للبترول تتوافر لديها رؤوس الأموال الضخمة . كما أن الخبرة الفنية تتوافر بمصر وإلى حد ما بالعراق مع إمكانية تنميتها عن طريق التدريب والبعثات العلمية والعملية . أما عن مشكلة ضيق

---

(١) صلاح منتصر « عملاق الإنتاج البترولى ، قزم فى التكرير » الأهرام الاقتصادى العدد ٤٦٨ القاهرة ١٥ فبراير ١٩٧٥ ص ٣٢ ، ٣٣ .

حجم السوق ، فيمكن التغلب عليها عن طريق التنسيق الصناعى بين الدول العربية علاوة على إمكانية التصدير إلى الدول النامية .

وحينما نتكلم عن الصناعات البتروكيماوية ، فإننا نعنى بصفة خاصة تلك التى تعتمد على الغاز المصاحب للبترول كصناعات الأسمدة النتروجينية وإنتاج الألياف الصناعية والمواد البلاستيكية والمذيبات والمبيدات والمطاط الصناعى .. الخ ، وبالإضافة إلى ذلك فلابد للدول العربية من الاهتمام بتسييل الغاز المصاحب للبترول وتصديره إلى الأسواق العالمية المتلهفة لاستخدامه ، وتصنيع المنتجات المتبقية من التسهيل لإنتاج الغازات الخفيفة مثل الميثانول .

وخلاصة القول :

أن تصنيع البترول — سواء كان ذلك فى شكل تكرير البترول أوصناعات بتروكيماوية أو تسييل الغاز المصاحب للبترول — يجب أن يكون ركنا أساسيا من أركان استراتيجية البترول العربى فى الربع الأخير من القرن العشرين، مع ضرورة مراعاة توقيت الاستثمار فى الصناعات البترولية بحيث تكون مندثرة مع نضوب البترول الخام ذاته .

(خاتمة)

لقد عاشت الدول العربية خلال مئات السنين تعانى من الاستعمار والتخلف ولاشك أن الاستعمار كان هو السبب الرئيسى فى بقاء الدول العربية فى حالة من التخلف لتظل مصدرا تحصل منه الدول الصناعية على ما تحتاج إليه من المواد الخام بأرخص الأسعار ، وأسواقا تمتص الفائض من إنتاجها الصناعى بأعلى الأسعار .

واليوم ... بعد أن حصلت الدول العربية على استقلالها السياسى ، صار لزاما عليها أن تعمل جاهدة للقضاء على التخلف واللحاق بركب التقدم وعصر التكنولوجيا . وإذا كان رأس المال هو أحد عناصر الإنتاج الرئيسية ، فإن

الدول العربية تتميز عن بقية الدول النامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بتوافر هذا العنصر . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى وجود البترول بوفرة فى المنطقة العربية .

فإذا أخذنا فى الاعتبار أن آبار البترول ستنضب فى يوم من الأيام ، وإذا أخذنا فى الاعتبار كذلك أنه من المتوقع التوصل إلى مصادر بديلة للطاقة ذات تكلفة منخفضة ، يصبح لزاما على الدول العربية أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من السنوات القليلة القادمة — وهى تمتد فى أحسن الفروض حتى نهاية القرن العشرين فقط . لتعمل جاهدة على إيجاد مصادر الدخل البديلة للبترول التى تتصف بصفة الدوام .

إن هذه المصادر تتمثل فى بناء المصانع واستصلاح الأراضى وتنمية القوى البشرية عن طريق التعليم والتدريب وإقامة المرافق الأساسية كالطرق والموانىء والمطارات والسكك الحديدية .

ومن هنا تبدو أهمية استراتيجية البترول العربى فى الربع الأخير من القرن العشرين . وتتلخص هذه الاستراتيجية — فى اعتقادنا — فى النقاط التالية : استخدام الفوائض البترولية فى تنمية المنطقة العربية ، توحيد السياسة البترولية العربية ، وضع خطة لاستخدام البترول كسلاح فى أى معركة قادمة ، إعداد خطة مضادة لمواجهة التهديدات الغربية بالتدخل العسكرى ، وضع سياسة مناسبة لأسعار البترول ، الاتجاه نحو تصنيع البترول بدلا من تصديره فى شكله الخام .

إن هذه الاستراتيجية للبترول العربى تسمح للأمة العربية بالانتصار على أعدائها والطامعين فى ثرواتها كما تسمح فى الوقت ذاته ببناء الاقتصاد العربى لكى يصل الإنسان العربى فى جميع أوطانه إلى مستوى معيشى يتناسب وغنى الأرض العربية .

° ° °

مراجع البحث

أولا : مراجع باللغـــة العربيـــة

١ – دكتور حامد السايح : « الأرصدة العربية ليست سببا لازمة النقد العالمى » مقال بجريدة أخبار اليوم بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٧٣ ، القاهرة .

٢ – صلاح منتصر : « عملاق الإنتاج البترولى .. قزم فى التكرير » مقال بمجلة الأهرام الاقتصادى » العدد ٤٦٨ ، ١٥ فبراير ١٩٧٥ ، القاهرة .

٣ – عبد المجيد شهاب التكريتى : « تصنيع البترول والتنمية الاقتصادية فى العراق » دراسة نشرت فى مجلة النفط والعالم ، يوليو ١٩٧٤ ، العراق .

٤ – دكتور على لطفى : « أثر تخفيض الدولار على عائدات الدول العربية من البترول » دراسة نشرت فى مجلة البترول ، المجلد العاشر ، العدد الثانى ، مارس ١٩٧٣ ، القاهرة .

٥ – دكتور محمد على المناصفة : « أسعار البترول واستراتيجية التحرر الاقتصادى » بحث مقدم إلى ندوة بغداد العالمية الثانية ، نوفمبر ١٩٧٤ ، وثيقة رقم ١٢/١ ، بغداد .

٦ – دكتور محمود أمين : « استخدام البترول فى المعركة لا يتعارض مع اقتصاديات الدول العربية المنتجة » مقال نشر بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٧٢ ، القاهرة .

ثانياً – مراجع باللغـــات الأجنبية

1) Bradley, P.G. : **The Economics of Crude Petroleum Production**, Amsterdam, North-Holland Publishing Company, 1967.

2) Chevalier, I. M. : **Le Nouvel Enjeu Pétrolier,** Paris, 1973.

3) Corm, Georges : «Les capitaux arabes et la spéculation monétaire», **L'orient le jour,** 29 juillet 1973, Paris.

4) Frankel, P. H. : «Economics of Petroleum Refining», **Journal of the Institute of Petroleum** 54, 530 (February 1968).

5) Longrigg, S. H. : **Oil in the Middle East,** 30 ed. London, Oxford University Press, 1968.

6) Pean, Pierre. : **Pétrole : La troisiéme Guerre Mondiale,** Calman Leny, Paris, 1974.

7) Perry, J. H. : **Chemical Business Handbook,** New York, Mc Graw Hill, 1973.

8) Tanzer Miecheal : **The Political Economy of International Oil and the Underdeveloped Countries,** Boston Beacon Press, New York, 1969.

9) Rifaii, Taki : **The Pricing of Crude Oil,** Praeger Publishers, New York, 1974.

* * *

معهد البحوث والدراسات العربية
نشر اتحاد الجامعات العربية